# تقرير أمريكي: انهيار زراعة القطن بمصر

الثلاثاء 28 يونيو 2016 03:06 م

كشف وزارة الزراعة الأمريكية عن انخفاض مساحة القطن المزروعة في مصر خلال الموسم الزراعي 2016-2017 بنسبة 50% مقارنة بالعام السابق، معتبرةً هذا الانخفاض انهيار لزراعة هذا المشروع الحيوي للفلاح المصري.

وأرجعت الوزارة الأمريكية هذا الانهيار إلى تأخر نظام الانقلاب في إعلان أسعار شراء القطن المحلي من الفلاحين، وعدم وجود تعهدات قوية من الدولة بتسويقه؛ الأمر الذي أشعر الفلاحين بالقلق من عدم القدرة على تصريفه.

وقالت الوزارة، في تقرير صدر مؤخرًا جاء بعنوان "انخفاض حاد يفوق التوقعات في إنتاج القطن المصري في 2016"، إن المساحة المزروعة من القطن في الموسم الجاري وصلت إلى نحو 50 ألف هكتار، وهو مستوى منخفض للغاية مقارنة بالمستويات التاريخية لمساحات زراعة القطن المصرية التي كانت تصل إلى نحو 500 ألف هكتار في حقبة الثمانينيات.

ووفقًا للتقرير الأمريكي، فإن حكومة الانقلاب ومصنعي الأقطان المحليين لم يتوقعوا هذا الانخفاض القوي في المساحة المزروعة، قائلاً إن "أسوأ سيناريو" في نظرهم كان بقاء المساحات المزروعة عند مستويات العام السابق والذي بلغت فيه نحو 100 ألف هكتار.

كانت وزارة الزراعة بحكومة الانقلاب  أعلنت في ديسمبر 2014 عن انتهاء سياسة دعم القطن المحلي المتمثلة في تولي الحكومة شراءه من الفلاحين وإعادة تسويقه، لكنها تراجعت عن تطبيق هذه السياسة واستمرت في الإعلان عن أسعار شراء القطن.

وبحسب تقرير الوزارة الأمريكية، فقد كانت أسعار الشراء في موسم 2016-2017 أقل من أسعار الموسم السابق؛ حيث تراجع سعر شراء قنطار الأقطان طويلة التيلة من 1300 جنيه إلى 1250 جنيهًا، وقنطار الأقطان قصيرة ومتوسطة التيلة من 1150 جنيهًا إلى 1100 جنيه.

لكن التقرير لا يعتبر انخفاض الأسعار عاملاً مؤثرًا في تراجع المساحات المزروعة، بقدر ما يسلط الضوء على أن الإعلان عن أسعار الشراء جاء بعد بدء موسم زراعة القطن، معتبرًا أن الخطاب الحكومي للفلاحين لم يحمل التعهدات الكافية لطمأنتهم بأن الحكومة ستتولى مسئولية تسويق القطن مثل المواسم السابقة.

وتتركز زراعة الأقطان في مصر على الأصناف الطويلة وفائقة الطول، والتي تمثل 90% من الإنتاج المصري، وهي الأصناف التي انخفض الطلب عليها عالميًّا بقوة خلال العقود الأخيرة وأصبحت تمثل 2.5% فقط من الاستهلاك العالمي للأقطان، بحسب التقرير.

ويرجع تراجع الطلب على الأقطان الطويلة إلى تغيير تكنولوجيا الصناعة، وتحول أذواق المستهلكين لأنماط من الملابس، مثل "التيشيرت" و"الجينز"، التي تحتاج لأصناف أقل جودة من القطن.

لكن نمط زراعة القطن في مصر لم يتحول للتركيز على الأقطان القصيرة والمتوسطة التيلة، وهو ما جعل "تولي الحكومة تسويق القطن المحلي أمرًا حيويًّا للمزراعين"، كما يضيف التقرير.

ولعبت أزمة ارتفاع أسعار الأرز في السوق المحلية دورًا أيضًا في تراجع إنتاج القطن المصري، كما يقول التقرير؛ حيث يشير إلى أن ارتفاع الأسعار أغرى مزارعي القطن إلى التحول للأرز.

وأشار التقرير إلى أن وزارة الري والموارد المائية المصرية توقعت في مايو الماضي أن تتجاوز مساحة الأرز المزروعة هذا العام المساحات

التي سمحت بها الحكومة، عند 426 ألف هكتار، لتصل إلى 650 ألف هكتار

وشهدت أسعار الأرز ارتفاعات متتالية خلال مايو الماضي وصلت ذروتها مع بلوغ سعر البيع للمستهلكين إلى ما يتراوح بين 7 و9 جنيهات للكيلو الواحد، بزيادة تصل إلى 50% عن معدلاتها الطبيعية